

Tikrit University

College of Nursing

Basic Nursing Sciences



First Year - 2023-2024

English

(Title: democracy)

By assistant teacher: Alaa Mohammad Hassan

الديمقراطية مفهومها ونشأتها وتطورها

الديمقراطية لغة تعني (حكم الشعب) هذه التسمية تطلق على الحكومات التي ينتخبها الشعب ويختارها.

أما الديمقراطية اصطلاحاً تعني (الحكومة التي تقرر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة إلى رقابة الرأي العام الحر له وسائل قانونية تكفل خضوع الحكومة له).

والديمقراطية كلمة مركبة من كلمتين الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية (demos) وتعني الناس والثانية (crates) وتعني الحكم وهي بذلك تعرف (حكم الشعب أي الحكم بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب) وهي شكل من أشكال الحكم السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة ، وحكم الأكثرية ، وحماية حقوق الأقليات.

الديمقراطية تختلف من بلد إلى آخر باختلاف أنظمة الدول ويبقى الأساس المشترك الذي تتفق عليه الأنظمة أن الديمقراطية هي حق الأغلبية بالحكم وحق الأقلية بالمعارضة.

ظهر مصطلح الديمقراطية لأول مرة ببلاد اليونان القديمة ليعبر عن نظام الحكم بأثينا وضع الأثينيون مصطلح الديمقراطية ليعبروا عنها بحكم الشعب وبلغت الديمقراطية الأثينية عصرها الذهبي خلال عهد السياسي بريكليس مابين عامي 460 و 429 قبل الميلاد من خلال دعمه لحرية التعبير عن الرأي.

أما الديمقراطية في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد عرفت أوروبا نظام الإقطاع الذي ظل يحكمها أكثر من ألف عام في ظل الإمبراطورية الرومانية والقانون الروماني، ولما أمنت أوروبا بالديانة المسيحية لم تغير المسيحية من واقع الحياة في الجانب التشريعي والقانوني ومارس رجال الدين النصارى ظلماً وطغياناً تجاه الشعوب الأوروبية، فلم يكن للشعب أي قيمة ويتعرض لأبشع أنواع الظلم والطغيان، ظل الإقطاع يحكم روما قرابة ألف عام في ظل الإمبراطورية الرومانية وكان الحكام يستبعدون الناس، وظل الأوربييون يستغلون من قبل الإمبراطور والبابا وظل الشعب يعاني من ظلم وطغيان الملوك والأمراء جراء الحكم المستبد استناداً إلى نظرية

التفويض الإلهي التي اخترعت لغرض تبرير سلطانهم المطلق تقوم هذه النظرية على فكرة أن الملوك يستمدون سلطانهم من تفويض الله لهم سواء كان تفويضاً مباشراً أو غير مباشر، فكان الشعب يعاني من ظلم الإقطاعيين ورجال الكنيسة، نتيجة لهذه المظالم تفجرت الثورة الفرنسية أن دخول المسيحية إلى أوروبا كان ايذاناً بإلغاء فكرة نظرية السادة والعبيد لصالح المساواة والحرية وبهذا تحولت المسيحية إلى مؤسسة سلطوية عرفت بمؤسسة الكنيسة وتحولت مسألة الحرية والمساواة من الوجهة العملية وليس الفكرية إلى حرية الكنيسة وإتباعها وشملت أيضاً حركة الفكر وحركة العلوم وأصبحت الحرية في هذين المجالين هي ما تقره الكنيسة فقط، ونشأ الصراع مع الكنيسة ثم بين إتباع الكنائس المختلفة ثم مع سلطة الكنيسة إلى أن وصل الصراع إلى نهايته أدت إلى فصل سلطة الكنيسة عن سلطة الدولة وتحرير حركة الفكر المجتمعي والعلمي.

أما الديمقراطية في أوروبا الحديثة لقد تخلصت أوروبا من ظلم الإقطاع والأمراء والملوك ورجال الكنيسة، لكنها استبدلت نظام الحكم الظالم بنظام حكم آخر انه النظام الديمقراطي الذي أخذته من تراثها الإغريقي الروماني الذي استندت إليه أوروبا الحديثة في أخذها بمبدأ سيادة الشعب وهو نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو أن جوهر هذه النظرية هي أن الناس كانوا يعيشون حياتهم الفطرية البدائية غير المنظمة أي تخلو من التشريع الذي يحكمهم، وليس هناك دولة أو مؤسسة تنظم معاملاتهم وأمورهم، ونتيجة لتطور الحياة احتاج الناس إلى دولة وتشريع حاكم، ولغرض ذلك عقدوا فيما بينهم عقداً تنازلوا عن جميع حقوقهم أو بعضها لغرض إقامة السلطة التي تحكمهم وتنظم شؤون حياتهم وتحفظ حقوقهم وحياتهم، والسلطة قامت بناء على الإرادة الشعبية والشعب هو صاحب السيادة والسلطة.

وبعد نضال وكفاح استمر فترة طويلة من الزمان استقرت الديمقراطية في أوروبا على صورتها الحالية فقد أدى هذا التحرر إلى الأفضل فيما يتعلق بمفهوم الشعب والسلطة والعلاقة بينهما ومفهوم الحرية والحق والالتزام، وعادت بذلك الحيوية النهضوية إلى الحركة الفكرية القانونية الرومانية لتتطور من جديد وتطور مع ذلك العديد من المفاهيم من المرتكزات الأساسية للفكر المجتمعي وعلاقته بالحياة المجتمعية وبالدولة.

ومن خلال صراع الاوربييون مع الملوك المستبدين الذين حكموا القارة منذ بداية الحضارة الغربية جاء الإيمان بالديمقراطية تدريجياً كأسلوب ناجح في الحياة السياسية، هذا الصراع الذي برمج فلسفته مفكرو عصر التنوير من أمثال روسو، فولتير، جون لوك، مونتسكيو، كانت حصيلة الثورة الأمريكية والفرنسية التي أرست القواعد السياسية والاجتماعية لمشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي.

وإذا اعتبرنا الثورة الفرنسية وثورة كورمويل والثورة الأمريكية علامات فارقة في عملية التطور الذي فرض نفسه بالعنف لإحداث التغيير في مخلفات الكنسية فأن نقطة التحول وقعت بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو الذي حدد العلاقة بين الشعب والسلطة على أساس تعاقدية أي تكون مهمة السلطة تنفيذ موقف غالبية الشعب.

وفي عصر الثورة الصناعية تبلور الفكر الاقتصادي الفردي الذي يعرف بالرأسمالية إلى جانب المسيحية كنظام أخلاقي فردي فأصبحت مصلحة الشعب في مصلحة الأفراد المنتمين إليه عرقياً، وأصبحت حرية الشعب في إطار الدولة هي مصلحة حرية الفرد وحماية حرية الشعب تكمن في حماية حرية الفرد، واستئناف التعددية في الفلسفات فزاد من حدة مواجهة مشكلة تبني الفكر الواحد والتشريع الواحد للمجتمع وظهرت الحاجة إلى رأي الأغلبية فزادت القوة إلى تبني الديمقراطية التي أصبحت الآن نظاماً للحكم.

وكان من الحتميات بلورة الفكر الديمقراطي الذي يعرف بالديمقراطية الليبرالية إلى شمولية وحرية الرأي والانتخاب لغرض الوصول إلى معرفة موقف الأغلبية من الآراء المطروحة، وقيام الديمقراطية الليبرالية اقتضى قيام ديمقراطية الفرد في الشعب والحزب والنقابة والتزام الجميع في تنفيذ قرار السلطة التشريعية والتنفيذية مع حق كل معارض في إبداء رأيه علناً والدفاع عنه والعمل من أجل إقناع الناس به

بدأت بوادر اليقظة الأوربية يسمى بعصر النهضة بفعل مؤثرات عديدة منها احتكاك الأوربيين بالمسلمين والعلوم الإسلامية من خلال المراكز العلمية في الأندلس ومن خلال التجارة والتجول في البلاد الإسلامية، في هذا العصر بدأت بوادر النهضة الصناعية وظهر الانحلال في النظام الإقطاعي لصالح النظام الرأسمالي وانهار الحكم الثيوقراطي القائم على نظرية الحق الإلهي في الحكم، وبدأت تظهر نظريا جديدة تدعوا إلى رفض الحكم المطلق من قبل الإمبراطور والبابا واستلهم الباحثون من التراث الإغريقي ومن كتابات سبينوزا و جون لوك فكرة صياغة المجتمع وفق قوالب وتنظيمات علمانية والتقت عواطفهم بكلمة سحرية ترمز لمبدأ جديد اتفق عليه الطبيعيون والنفعيون والجامعيون والفريديون وهو مبدأ الديمقراطية .